الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمـــة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة تنصيب السيد بوجمعة لطفي

نائبا عاما لدى مجلس قضاء قسنطينة

الخميس 22 أوت 2019

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة و السلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين

- **السيد الأمين العام للولاية،**
- **السيد قائد القطاع العسكري،**
- **السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،**
- **السيد قائد المجموعة الاقليمية للدرك الوطني،**
- **السيد رئيس أمن ولاية قسنطينة،**
- **السيد نقيب المحامين،**
- **زميلاتي زملائي القضاة،**
- **سيداتي سادتي.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أود في مستهل هذه الكلمة أن أُعبر عمّا يختلج في وجداننا جميعًا من التّرحم والتذكر والإعتبار ونحن نتفيأ بظلال مناسبتين تاريخيتين مفصليتين في مسيرة الكفاح الذي خاضته أمتنا من أجل التحرر والإنعتاق.

ذلك لأن كلاً من إنتفاضة الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 ومؤتمر الصومام الذي إنعقد عام بعدها في نفس اليوم ما زالا وسيظلان يحملان من القيم والمآثر والمضامين المنتقلة عبر الزّمن والتي يمكنها أن تشكل ملاذاتٍ تؤول إليها الأجيال لاستنباط العبر واكتشاف المخارج الأصيلة.

فانتفاضة 20 أوت 1955 جاءت لتسقط الأراجيف والدعاية الاستعمارية بأن الثورة قد انتهت فتعيد لها التوهج والتوسع والوحدة وطول النفس، أما 20 أوت 1956 فجاء ليرسي النظم والمؤسسات ويحدد المعالم والإحداثيات للدولة الجزائرية المستقلة وما أشبه اليوم بالبارحة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

لقد اقتضت المناسبة وجلال الذكرى أن أعرج عليها، قبل أن أتوجه إليكم جميعا بالشكر والتقدير على حضوركم ومقاسمة السلطة القضائية هذه الاحتفالية الخاصة بتنصيب السيد بوجمعة لطفي كنائب عام جديد لدى مجلس قضاء قسنطينة، هذه المدينة العريقة عاصمة الشرق الجزائري مهد الإصلاح والاستفاقة الوطنية وعرين المقاومة وبلد النفير.

والتي يضطلع فيها القضاء بوظائف هامة تعود إلى عراقة المجلس وقطبيته وخصوصية المهام الموكلة إليه، بالإضافة إلى الحجم الديموغرافي وكثافة النشاطات المرشحة للتوسع والمزيد من الانتشار.

إنني وبعد أن أشرفت في الأيام السابقة على تنصيب عدد من رؤساء المجالس القضائية تنفيذًا للحركة التي أجراها رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح في هذا المصف من المسؤولية، أشرف اليوم على بركة الله على تنصيب السيد بوجمعة لطفي نائبًا عامًا في هذا المجلس، وكلي يقين بأنه سيساهم في إعطاء نفس أقوى للنيابة العامة ويشارك ببصمة متميزة في تطوير العمل القضائي في هذه الولاية الكبيرة المفتوحة على أفق واسع من التحول والتنمية والاستجابة لإنتظارات المواطنين في حسن التكفل بقضاياهم وارتفاقاتهم.

إن السيد بوجمعة لطفي هو من الطاقات الشابة الذي سبق له أن تقلد العديد من المهام والمسؤوليات في سلك القضاء كقاض الحكم وقاض النيابة في العديد من الجهات القضائية عبر الوطن كان آخرها نائبًا عامًا لدى مجلس قضاء جيجل.

كما أنه وحيث ما مرّ يترك الطيب من الاستحسان سواء بالنسبة لزملائه من القضاة والموظفين ومساعدي العدالة أو مجموع المتقاضين والمواطنين، فضلاً عما يتمتع به من الكفاءة وخاصية المتابعة وسعة المطالعة وتوسيع المعرفة.

أيتها السيدات أيها السادة

وأنا أُنوه بما أتوسم من حسن الخصال في النائب العام الجديد فَلِأَني أؤمن وكلي يقين بأن القضاء والقيام بالعدل هو نشاط إنساني في المقام الأول

وهي مسؤولية ثقيلة لا يقدر على حملها إلاّ من توفرت فيه شروط الإستقامة والنزاهة ونظافة اليد ومواصفات الكفاءة والمقدرة والصبر وسعة الصدر وضوابط من حيادٍ وتحفظٍ وتجردٍ وتعففٍ.

إنه على قدر ما يتحلى به قضاتنا من هذه الخصال والسجايا بقدر ما تكون عليه نوعية الأحكام وسلامة القرارات.

وكلما نجحنا في تأصيل هذه المبادئ في مواردنا البشرية كلما دنونا أكثر نحو تحقيق ما يصبو إليه كل مواطن جزائري من عدالته.

إن الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية مهما بلغت من درجة عالية من الاتقان القانوني وسلامة الاجراءات فإنها لن ترقى في نظر المواطن عامة والمتقاضي خاصة ولن تنال رضاهما إلا إذا كان مُصدرها، أي القاضي، مشهود له بالاستقامة والنزاهة والأخلاق الفاضلة.

وبفهوم المخالفة فإن نفس الأحكام والقرارات وإن كان محتواها متوسطا ولم يرقى إلى الدرجة المطلوبة من حسن تطبيق القانون، لن تثير سخطه ونقمته رغم عدم نيلها رضاه، ما دام يدرك هذا المواطن أن القاضي الفاصل في النزاع ذو سمعة طيبة وبعيد عن كل شبهة، وأن ما يشوب هذه الأحكام من عيوب وقصور فهو قابل للتقويم بفضل استعمال طرق الطعن التي أوجدها المشرع لذات الغرض.

إن تحليلنا لهذه المسألة لن يكتمل دون تعرضِنَا للحالة الثالثة من هذه المعادلة، معادلة القاضي والمواطن، وهي تتعلق بتلك الأحكام والقرارات الرديئة

والصادرة عن قضاة ذوي السمعة السيئة والمشار إليهم بإصبع الاتهام، وهي الأحكام والقرارات التي تولّد لدى المواطن الإحباط وعدم الرضا والسخط والتشكيك.

والسؤال المطروح أين نحن اليوم من هذه الحالات الثلاث؟

بدون شك، وما لا يختلف فيه إثنان أن الحالات المذكورة موجودة بجهاتنا القضائية، فهنالك قضاة يصدرون أحكاما وقرارات رائعة المحتوى وبدرجة عالية من حسن تطبيق القانون وسلامة الاجراءات، إلا أنها تبقى رغم ذلك محل تشكيك وتأويل من لدن أطراف الخصومة لا لشيء إلا لأن مُصْدِرَها ذو سلوك مشبوه.

وبخصوص الفئة الثانية من الأحكام والقرارات الصادرة عن قضاة مشهود لهم بالاستقامة إلا أنها ضعيفة المحتوى، فإنها تبقى دون المستوى المطلوب من أداء المرفق العام القضائي.

أما عن المجموعة الثالثة من هذه الأحكام والقرارات ذات المحتوى الرديء والصادرة عن قضاة ذوي السلوك المشبوه، فهي آفة يستوجب محاربتها والتصدي لها دون أية مجاملة أو تسامح.

خلاصة تحليلنا هذا، هي القول أن ضالتنا اليوم تبقى البحث عن أحكام وقرارات ذات نوعية عالية صادرة عن قضاة ذوي سمعة طيبة وأخلاق حميدة يشهد لهم الجميع بالاستقامة.

بدون أية مجاملة وبعيدا عن كل تملق، فإنني أعلنها صراحة وبصوت عال أن الأغلبية الساحقة من قضاة هذا الوطن هم ممن تتوفر فيهم هذه الخصال

الحميدة ويعملون جاهدين للبقاء أوفياء للقسم الذي أدوه عند بداية مشوارهم المهني، وأنا شاهد على ذلك لِمَا رأيته وعايشته بالجهات القضائية التي كنت أتولى الاشراف عليها.

لقد كان لي الحظ والشرف أن إلتقيت بقضاة، رجال ونساء، همهم الوحيد وشغلهم الشاغل هو الفصل في النزاعات المعروضة عليهم بالتطبيق السليم والصحيح للقانون، قضاة مشهود لهم بالاستقامة وحسن الأخلاق وقد نالوا بهذا الجهد وبهذه المثابرة مكانة عالية من الاحترام والتقدير لدى المواطنين وفي محيطهم المهني على حد سواء.

إن هؤلاء القضاة منهم من لا يزال يواصل دربه المهني على نفس المنهاج، ومنهم من اكتمل أداؤه للواجب ونال التقاعد، ومنهم من رحل عنا إلى دار الخلد، وعلى أيديهم تربى جيل كامل من القضاة الذين يستحقون فعلا مقولة خير خلف لخير سلف، وأنا من هذا الجيل الذي نشأ وتكوّن وتربى على أفكار وقيّم هؤلاء الكبار الذين أتوجه إليهم اليوم من هذا المقام بتحية إجلال وعرفان لِمَا تركوه من أثر طيب في نفوس قضاتنا الذين عرفوا كيفية الحفاظ على الأمانة وصيانة الوديعة، والذين يشكلون بدون منازع مفخرة القضاء الجزائري.

أما عن الوضعيات الأخرى السالفة الذكر فإنها تتعلق بحالات شاذة، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وإذا كانت الحركة الأخيرة في سلك رؤساء الجهات القضائية قد اعتمدت على معايير أخذت في حسبانها هذه المبادئ بالإضافة إلى ما يقتضيه هذا المصف من المسؤولية من اشتراط النصيب الوافر للتجربة والكفاءة والرغبة في ضخ دماءٍ جديدة عبر إتاحة الفرص و الاستفادة من الطاقات الشابة، فان العزم قائم على المضي في هذا السبيل في ما هو مرسوم من العمل الذي نعتزم القيام به في المستقبل القريب على أوسع نطاق.

إن هذا الحقل من الاهتمام، أعني العناية بنوعية المورد البشري وملاءمته لشروط وخصوصية العمل القضائي كأمانة ومسؤولية هو وحدهُ الكفيل بتحقيق ما يصدح به الجزائريون والجزائريات وما تقتضيه المرحلة وتتطلبه من البناء المؤسساتي و احتكامها في الظروف والأحوال للضوابط القانونية.

إن القضاء بحكم صلاحيته هو الحارس الأمين والعين الساهرة المرافقة لتحقيق هذه الأهداف، لاسيما منها ما تعلق بحماية حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية في كنف القانون.

ولا سبيل للإرتقاء بهذه الحقوق إلاّ إذا توفرت البيئة المناسبة لانتعاشها وازدهارها.

ولا يكون هذا الازدهار مستوفيًا لشروطه إلاّ إذا نجحنا في إستئصال مختلف أنماط الفساد والسلوكات المستهجنة بالمعالجة القانونية والقضائية وبتفعيل آليات الوقاية.

ان الإرتشاء وإختلاس الأموال والتعدي على الممتلكات العقارية والأراضي الفلاحية وإستغلال النفوذ والمحسوبية وخيانة الأمانة وغيرها من الانحرافات لهي من العلل والعوائق والأمراض التي تنخر كيان المجتمع وتأتي على كل البنيان، بل هي عدوان صارخ على حقوق الانسان الحاضر و على حقوق الأجيال القادمة.

وفي الختام أُعاود التأكيد في هذه المناسبة بما سبق أن قلته في مناسبات مماثلة سابقة بأن القضاء عازم على المضي في هذا السبيل ويسعى على أن تسبق أفعاله أقواله، لأن القضاء ولا سيما في هذا الظرف هو صمام أمن المجتمع وأمان المواطن و المسؤول الأول على إستقامة حكم القانون وتوطنه ونفاذه وتيسير مسالك إستقراره وسمو سلطانه على الجميع ولصالح الجميع.

أُجدد الشكر لكل الحضور والرجاء لهم بالتوفيق كما أُجدد التهنئة إلى السيد بوجمعة لطفي النائب العام الجديد على منصبه وأسال الله له المدد و العون و التوفيق والسدد .

أشكركم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد بلقاسم زغماتي

وزير العدل حافظ الأختام